واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات و سبل ترقيتها خلال الفترة (2008–2012)

الأستـــاذ: حمزة العوادي
كلية العلوم الاقتصادية
والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي

الملخَّـــص:

ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات تشكو ضعفا كبيرا رغم المجهودات المبذولة والإجراءات المتخذة من طرف الدولة، و أمام تزايد الغموض حول مستقبل الاقتصاد الوطني خارج المحروقات وضرورة بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، تاتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008–2012)، وصولا إلى الخروج باهم السبل الممكنة لتحقيق قفزة نوعية في مجال ترقية هذا الصنف من الصادرات.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية خارج المحروقات، الاقتصاد الجزائري، سبل ترقية الصادرات.

Résumé:

Les exportations algériennes hors des hydrocarbures se plaignent toujours de la faiblesse importante, en dépit des efforts déployés et les mesures prises par l'Etat, et en face de l'incertitude croissante sur l'avenir de l'économie nationale de carburant et la nécessité pour bâtir une économie équilibrée peut résister aux fluctuations qui peuvent affecter le secteur des hydrocarbures.

Cette étude vise à mettre en lumière la réalité des exportations industrielles algériennes hors hydrocarbures entre (2008 – 2012) et donne un proposant des moyens les plus importants et les solutions possibles.

Mots-clés: les exportations industrielles sur les hydrocarbures, l'économie algérienne, les exigences des développements exportations.

Abstract:

Algerian exports outside the hydrocarbons are still complaining of significant weakness, in spite of the efforts made and actions taken by the state, and in front of the growing uncertainty about the future of the national economy out of fuel and the need to build a balanced economy can withstand the fluctuations that may affect the hydrocarbon sector.

This study aims to highlight the reality of the Algerian industrial exports out of hydrocarbons "between" (2008 – 2012) and gives a proposing the most important means and Possible solutions.

Keywords: Industrial exports out of Hydrocarbon, Algerian economy, ways of Upgrade exports.

المقدمـــة:

تسود مجتمعات الدول النامية السائرة في طريق النمو، رابطة مشتركة تتمثل في تطلعها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية في كل المجالات و ذلك محاولة لتعويض ما تعرضت له من تخلف، تمثل في تشويه البنية الاقتصادية طوال مدة من الزمن كانت قد عاشتها تحت السيطرة الاستعمارية. وقد كان التحرر السياسي الفرصة المناسبة لهذه الدول كي تسعى إلى بناء اقتصادها والارتقاء إلى المكانة اللائقة به بين الدول، والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية، تتميز بالخصائص العامة لهذه المجموعة، وقد ورثت كباقي الدول التي عانت من ويلات الاستعمار الاستيطاني اقتصادا منهارا جراء النهب المستمر للثروات، وعليه فقد اعتمدت بعد حصولها على الاستقلال السياسي في إطار مسيرتها التنموية على التصنيع؛ من خلال اعتماد نموذج الصناعات المصنعة؛ كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية وتتكامل معه خصوصا القطاع التصديري.

غير أن الجزائر لم تركز في انطلاقتها الاقتصادية على وعاء الأفكار الذي تحمله مختلف التجارب الرائدة في مجال التصدير و تنمية الصادرات،

و اتجهت بسياسات غير مدروسة في ظل غياب قاعدة صناعية قوية باتخاذ إجراءات عجزت عن إحداث التغيير في هيكل الصادرات خاصة الصناعية منها رغم كل ما تتمتع به من مزايا نسبية و قطاعات واعدة على المستوى العالمي، فقد بقيت نسب التصدير خارج المحروقات ضئيلة و لم ترقى إلى المستوى الذي يعكس الإمكانات الحقيقية التي تزخر بها الجزائر والتي تؤهلها لتبؤ مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، حيث ما تزال الصادرات الصناعية الجزائرية غير النفطية تواجه العديد من المشاكل والصعوبات التي تحول دون تواجدها في الأسواق الخارجية.

علاوة عما سبق، و من أجل إثراء البحث و إعطاء تشخيص أكثر وضوحا عن الموضوع، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، نتطرق في المحور الأول إلى واقع الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر من خلال الاعتماد على عدد من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، بينما نتناول في المحور الثاني تحليلا لأبرز العقبات التي تواجه عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، هذا فيما نخصص المحور الثالث لإبراز بعض السبل لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات علها تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أهميـــة البحث:

يستلهم هذا البحث أهميته من طبيعة المشكلة المعالجة والمرتبطة بمعضلة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري رغم الإمكانات التي يزخر بها والتي تؤهل الجزائر لتبؤ مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة خصوصا في ظل تزايد فرص الاندماج ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، و هنا تبرز ضرورة إبراز السبل الممكنة للترقية

الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات بما يتلاءم مع متطلبات التوجه نحو الأسواق الدولية .

أهـــداف البحث: يرمي هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على واقع التصدير الصناعي خارج المحروقات في الجزائر بتشخيص أهم مؤشراته والأسباب الحقيقية التي تقف أمام تسريع وتيرة نموه؛
- التنقيب عن أهم الفرص المتاحة أمام ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الأسواق الدولية، علها تخلص الاقتصاد الوطني من التبعية المزمنة لقطاع المحروقات، و تسمح بتأسيس اقتصاد جديد قوامه التنوع و الانسجام و التكامل بين مختلف قطاعاته؛
- التعرف على طبيعة المخاطر والعقبات المصاحبة لعملية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات نحو الأسواق الدولية.

منهـــج البحث:

تماشيا مع طبيعة الموضوع، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم اعتماد المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشرات الصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)، وكذا السبل الكفيلة بتحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات.

المحور الأول: قراءة في مؤشرات الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

تتطلب عملية تحليل الصادرات و القدرة التصديرية للدول استعمال مجموعة من المؤشرات التي من شأنها أن تسمح بتفسير أهميتها الاقتصادية بصفة عامة، و على العموم يختص هذا الجزء من البحث في عرض حجم

الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر، وكذا التركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات، ويصب هذا المدخل ضمن إطار تشخيص الواقع وإبراز درجة التبعية المزمنة لقطاع المحروقات.

أولا: تطور الصـــادرات خارج المحروقات في الجزائر

قبل تحليل التركيبة السلعية للصادرات الصناعية خارج المحروقات، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات إجمالا قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق الكامن بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من قراءة بيانات الجدول رقم 01.

الجدول رقم (01): الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة: مليون دج

		2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات النفطية		4845030.5	3192819.1	4106624.6	5073543.4	5397638
الصادرات خارج المحروقات	صناعية	124926.9	77388.9	113422.6	150267.7	169512
	غير صناعية	67.7	19.5	58.8	25.7	73
	المجموع	124994.6	77408.4	113481.4	150293.4	169585
إجمالي الصادرات		4970025.1	3270227.5	4220106	5223836.8	5567223
نسبة ص ص خ م إلى الإجمالي		2.51%	2.36%	2.68%	2.87%	3.04%

المصدر:
- La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, **Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 a 2011,** ONS, Alger, Novembre 2012, p65.
- Centre Nationale de l'informatique et des statistique, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : année 2012),** http://www.douane.gov.dz/, p15.

و يلاحظ من الجدول رقم 01 أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في إجمالي الصادرات جد ضعيفة إذ لم تتعد نسبة 3% طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2012، و هذا نظرا لغياب نسيج صناعي يتماشى

مع متطلبات السوق الخارجية و تنحصر نسب المساهمة ما بين 2.36% و3.04%، و لقد مثلت سنة 2009 أدنى حصيلة لها، وقد أرجع المحللون هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت بشكل أو بآخر على كل دول المعمورة بدرجات متفاوتة، ولعل أهم قنوات التأثير تكمن في انخفاض العوائد النفطية بالنسبة للدول المصدرة له نتيجة مرور اقتصاديات الدول المتقدمة بمرحلة من الركود والترقب والبحث عن السيولة، بهدف التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية واحتوائها، بينما تم تسجيل أعلى نسبة للصادرات الصناعية خارج المحروقات سنة 2012، ويعكس ذلك التعافي الذي بدأ يشهده الاقتصاد العالمي من الأزمة.

ثانيا: التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

يعبر هذا المؤشر على درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الدول على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية، تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عالي عليها[1]، و يعبر المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة، و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية؛ وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع، و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين، و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة، كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع[2].

والجدول التالي يوضح التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات وتطور نسب هذه السلع خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2012.

الجدول رقم (02): التركيبة السلعية للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2008-2012)

الوحدة : مليون دج

	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	7657.3	6.1	8193.1	10.6	23405.5	20.6	25880.9	17.3	24271	14.4
مواد خام	21542.3	17.2	12302.3	15.9	6977	6.1	11717.1	7.8	12950	7.6
منتجات نصف مصنعة	89308.4	71.5	50258.7	64.9	78568	69.3	108994	72.5	128724	75.9
معدات صناعية	4335	3.4	3075.4	3.9	2235.1	1.9	2561.1	1.7	2326	1.3
سلع استهلاكية	2084.4	1.6	3559.5	4.6	2237.4	1.9	1115.9	0.7	1241	0.7
المجموع	124927	100	77389	100	113423	100	150268	100	169512	100

المصدر: - La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale**, Op.cit**, p65.

- Centre Nationale de l'informatique et des statistique**, Op.cit**, p10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 70% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية طوال الفترة المدروسة، والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية والالكترونية، البلاستيك، المطاط، الورق، الأمونياك والهيليوم و بعض الصناعات الغذائية، و قد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، حيث انتقلت قيمتها من 89308.4 مليون دج سنة 2008 إلى ما قيمته 128724 مليون دج عام 2012، والسبب راجع إلى ارتباطها الوثيق بصادرات المحروقات فكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها.

و تأتي في المركز الثاني المواد الخام بالرغم من عدم الاستقرار الذي شهدته في حصيلتها السنوية خلال الفترة المدروسة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى و هذا بنسب متفاوتة، و تشمل هذه المواد على

الفوسفات، النفايات الحديدية، الزنك و النحاس، و سبب احتلالها لهذه المرتبة يعود إلى ما تتوفر عليه الجزائر من ثروة طبيعية معدنية والتي يمكن أن تساهم أكثر في الرفع من حصيلة الصادرات خارج المحروقات، لو استغلت بشكل مثلوي، و لقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملموسا حيث قدرت حصيلتها في سنة 2008 بما قيمته 2145.3 مليون دج مشكلة نسبة 17.24% من صادرات تلك السنة، و قد بلغت عام 2012 ما مقداره 12950 مليون دج لتسجل بذلك أكبر القيم المسجلة لها مقارنة بالسنوات الأخرى.

و في المرتبة الثالثة نجد المنتجات الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر والماء والتي تمتاز بالجودة العالية، وقد عرفت خلال الفترة 2008–2012 تحسنا كبيرا في حصيلة الصادرات من هذه المنتجات حيث كانت القيمة المصدرة في سنة 2008 تقدر بـــ 7657.3 مليون دج، بنسبة مساهمة في مجموع الصادرات 6.13% لتبلغ سنة 2012 ما قيمته 24271 مليون دج بنسبة 14.32% و قد سجلت أعلى حصيلة بالنسبة للفترة المدروسة سنة 2011 بقيمة 25880.9 مليون دج بنسبة مساهمة وصلت إلى 17.22% و ذلك راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المواد والمنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

أمـــا في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية و المتمثلة أساســـا في التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية. وقد سجلت أكبـــر حصيلة لهـــا فـــي سنة 2008 بقيمة 4334.5 مليون دج بنسبة مساهمة 3.47%.

هذا فيما احتلت السلع الغذائية المرتبة الخامسة بنسبة مساهمة في حدود 1% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، و تضم في تركيبتها مواد التنظيف، منتجات التجميل، الأدوية و الورق...، و قد عرفت قيمتها انخفاضا كبيرا وصل إلى 50% من 2084.4 مليون دج سنة 2008 إلى 1241 مليون دج سنة 2012 و بنسب مساهمة من 1.67% إلى 0.73% و سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2009 بـــ 3559.4 مليون دج بنسبة 4.60% من إجمالي الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات لتلك السنة.

عموما، يمكن القول أن المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير متنوعة من حيث الأصناف، لكن يبقى المشكل في تطوير الإمكانيات و بذل مجهودات أكبر لتحسين مردودية الفروع الصناعية و استغلال أفضل للموارد المتاحة سواء الطبيعية منها أو المالية لإعطاء دفعة قوية للصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

إن الغرض من هذا المؤشر هو تحليل التركز الجغرافي لأبرز الصادرات الصناعية خارج المحروقات قصد الوقوف على مدى اعتماد الجزائر على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في تصريف السلع التي تصدرها، فإذا تعدى نصيب تلك الدولة أو الدول في مجموع الصادرات حدود الأمان أصبحت الجزائر في تبعية، حيث يمكن لتلك الدولة أو الدول ممارسة ضغوطات على الجزائر بالامتناع عن شراء صادراتها، مما قد يتسبب في كساد السلع أو تلفها و خاصة إذا كانت سلعا استهلاكية، وذلك قد يكون لغرض اقتصادي مثل التأثير على الأسعار، أو لأغراض أخرى قد تكون لها أبعاد و خلفيات سياسية، هذا و يكتسي مؤشر التوزيع الجغرافي للصادرات

أهمية كبيرة، إذ يسمح بمعرفة مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المحصلة من جراء العمليات التصديرية، مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها و الاستفادة أيضا من تغيرات بورصة العملات، أو على الأقل تفادي الخسائر التي قد تنجر عنها[3].

عموما، و بإلقاء نظرة على توزيع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات حسب المناطق الجغرافية خلال سنتي 2011 و2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال سنتي 2011 و 2012

المنطقة	2011		2012	
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة(%)
الاتحاد الأوربي	37.307	50.77	40.127	54.24
دول منظمة التعاون الاقتصادي	24.059	32.74	22.325	30.18
دول أوربية أخرى	102	0.14	36	0.05
دول أمريكا الجنوبية	4.270	5.81	3.586	4.85
دول آسيوية	5.168	7.03	4.704	6.36
دول المشرق العربي	810	1.10	1.069	1.44
دول المغرب العربي	1586	2.16	2.075	2.80
دول إفريقيا	146	0.20	59	0.08

المصدر: Centre Nationale de l'informatique et des statistique (2013), p16

و يتبين أن غالبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تتجه نحو دول الاتحاد الأوربي (إيطاليا، إسبانيا، فرنسا، ...) و هذا بحكم الموقع الجغرافي و أيضا كمحصلة للاتفاقية المبرمة معه، حيث احتلت هذه الدول المرتبة الأولى سنة 2012 بقيمة 40127 مليون دولار وبنسبة قدرت بـــ

54.24% مرتفعة بنسبة 6% عن سنة 2011، ثم تأتي بعد ذلك دول منظمة التعاون الاقتصادي بنسبة 30.18%، تليها دول آسيا و أمريكا اللاتينية.

و بالمقابل نجد نسبة متواضعة في درجة التوجه نحو الأسواق العربية و إن كانت في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى، رغم التشابه الكبير في العادات الاستهلاكية و الثقافية وكذا تزايد فرص تفعيل السوق العربية المشتركة. و في الجهة المقابلة نرى أن الدول الإفريقية تأتي في ذيل الدول المستقطبة للصادرات الجزائرية شأنها شأن الدول الأوربية التي لا تنتمي إلى الاتحاد، إذ لا تتعدى نسبة واردات هذه الدول من الجزائر 00.20% من إجمالي الصادرات الجزائرية بالرغم من التقارب الجغرافي بينها و بين الجزائر من جهة، و تدني مستوى الجودة المطلوبة بالنسبة للمنتجات في الدول الإفريقية، إذ تعد أسواق هذه الدول حسب المختصين من بين الأسواق الواعدة التي يمكن للصادرات الجزائرية النفاذ إليها بشكل أيسر من الأسواق الأخرى.

و فيما يخص أهم زبائن الجزائر خارج قطاع المحروقات فإن إحصائيات مديرية الجمارك لسنة 2012 توضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى بمبلغ 11.943 مليون دولار و هو ما يمثل 16.14% من إجمالي صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات، و في المرتبة الثانية تأتي إيطاليا بحصة 11.760 مليون دولار و بنسبة 15.77%، أما المرتبة الثالثة فهي من نصيب إسبانيا بـــ 7.750 مليون دولار و10.23%، تليها كل من فرنسا، كندا، هولندا، بريطانيا، تركيا والبرازيل...، و في ذيل الترتيب تأتي كل من الهند، المغرب و أيسلندا بنسبة لا تتجاوز 2%.

على العموم، إن عدم تنوع الصادرات الجزائرية قد أثر على توزيعها الجغرافي، ما يجعل الاقتصاد الوطني في وضعية تبعية تامة لاقتصاديات الدول الأوربية، فأي أزمة تنجر عليها تبعات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، لذا نعتقد أن الحل الأمثل هو توزيع جغرافي شاسع و مدروس بدقة للتجارة الخارجية.

رابعـــا: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة. و تساوي قيمة المؤشر (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس تكون قيمة المؤشر مساوية لـــ (–1) في حالة عدم وجود صادرات[4]. و الجدول التالي يوضح قيم هذا المؤشر بالنسبة للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إجمالا.

الجدول رقم (04): مؤشر المزايا النسبية الظاهرة للصادرات الصناعية خارج المحروقات خلال الفترة (2008–2012)

	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر RCA	0.86–	0.89–	0.84–	0.87–	0.93–

المصدر: La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale, Op.cit, p79

و من خلال الجدول، نلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من –1 مما يعني أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تتمتع بأدنى ميزة

مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة مقارنة بالواردات، و هذا راجع لعدة أسباب أبرزها أن القاعدة الصناعية في الجزائر والتي تم تشييدها في بداية السبعينيات كانت مشتتة على كل القطاعات، و لم تكن متخصصة وفق القدرات التكنولوجية والبشرية المتوفرة، حيث أنها كانت في الغالب تتبع أسلوب عقود المفتاح في اليد، الأمر الذي جعلها بعد سنوات من التطور العالمي في جميع المجالات تنتج منتجات تصنف عالميا في الخردة، كما نرى أن عملية الخوصصة وإعادة الهيكلة الصناعية قد أخذت وقتا طويلا جدا مما جعلها عبئا ثقيلا على كاهل الدولة، حيث كان بالإمكان دعمهما بقرارات سياسية ناجعة من شأنها أن تؤدي إلى إيجاد قطاعات صناعية حديثة. أما إذا عدنا إلى تحليل مؤشر المزايا النسبية المحققة و الذي يعبر عن وضع غير متكافئ تماما بين الصادرات والواردات يمكننا تقديم تحليل من خلال التركيبة السلعية للواردات الصناعية، وبالرجوع إلى إحصائيات مديرية الجمارك فإن الواردات الصناعية تمثل قطاعات ضخمة كالسيارات والتجهيزات الالكترونية والطبية، وبالتالي فإن كل الحاجيات من التجهيزات الصناعية يتم استيرادها مما أعطى مؤشرا سلبيا للصادرات الجزائرية، و لو تتبعنا الإحصائيات لوجدنا أن أكبر قطاع يؤثر في ارتفاع الواردات الصناعية هو قطاع استيراد السيارات (35% من الواردات)، و نعتقد أن الجزائر كان بإمكانها الاستثمار في هذا القطاع بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع الأزمة العالمية التي مست كثيرا هذا القطاع على المستوى العالمي، و هو التوجه الذي بدأت تسعى إليه و لكن بخطوات بطيئة.

و كما هو معلوم أن الواردات من المركبات الصناعية (آليات، شاحنات و جرارات) تشكل مبالغ ضخمة تصل إلى 700 مليون دولار، رغم أن هذه

الصناعة ما زالت قائمة و لكن بتكنولوجيا متأخرة، لذا نعتقد أن الجزائر أمامها فرص كثيرة لإعادة تكوين صناعة محلية قابلة للتصدير في هذا المجال لو تستغل الطلبات الكثيرة للشراكة التي تقدمت بها مؤسسات عالمية.

أما فيما يخص أجهزة الكمبيوتر فإنه لا يخفى على أحد أن هذه الصناعة حاليا هي في متناول كل الدول النامية تقريبا حيث يمكن إنتاجها محليا بسهولة، و هناك العديد من الاستثمارات المحلية الجزائرية و التي لو وجدت الدعم اللازم لكونت صناعة رائدة.

إن أكبر تكلفة استيراد تتمثل في الأدوية، و التي برأينا كان بالإمكان تقليصها إلى أقل مستوى ممكن و هذا بالنظر لكون الإمكانيات الإنتاجية الجزائرية كثيرة لكنها مهمشة بسبب قوانين التعويض على الأدوية التي تصب في صالح المخابر العالمية[5].

المحور الثاني: عقبات ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة تؤهلها لتبوء مكانة مرموقة ضمن دول المنطقة، و رغم فرص نجاح عملية ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات، فإن هذه العملية تواجه عددا من القيود و التي غالبا ما تؤدي إلى الفشل في تحقيق الهدف المنشود. و يمكن إجمـــال أبرز القيود في الآتـــي:

أولا: ضعف القاعدة الصناعية

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع و ترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، و هو ما يتجلى من خلال:

الفرع الأول: ضعف الإنتاج الصناعي: حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13 %، وتأتي في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعة الإستخراجية و قطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تنتج سلعا إستراتيجية تسمح لها بالتموقع في الأسواق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة و جودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستغلال السوق المحلية، أي توجه للداخل و هكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية لأن تكون حبيسة السوق الذي تعمل له و محدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة لفرض نفسها على المستهلك في ظل الدعم الذي تحظى به، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها بالاكتفاء بالتواجد في السوق الوطنية، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذالك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق غير الواعدة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها و تطويره كما و نوعا[6].

الفرع الثاني: ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ،بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها [7]:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.

- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية.

الفرع الثالث: الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج و الإدارة و التسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية و أسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـــ :

- الآلات و المعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة و النوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

إن تقدم الصناعة مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات

والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية ،إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة[8].

ثانيـــا: قيـــود بيئة الاستثمـــار

لقد فشلت الصادرات الصناعية الجزائرية غير النفطية في التموقع بالأسواق الدولية، رغم الدعم الحكومي الكبير الذي وجه لها مثل: برنامج الإصلاحات الرامية إلى رفع القدرات التصديرية للمؤسسات الصناعية، وإصدار القرارات التشريعية و التنظيمية دون التطبيق الميداني في مجال ترقية الصادرات، إذ هناك العديد من النصوص التشريعية الصادرة من حين إلى آخر خاصة التي تخص الجانب التمويلي والتأميني بالإضافة إلى سهر الدولة على حل المشاكل بالتعديلات المتكررة لمختلف النصوص القانونية والتنظيمية كلما استدعى الأمر ذلك مثلما نجده في النظام الضريبي الجمركي لتحفيز المؤسسات على التصدير إلا أن الواقع لا يظهر التطبيقات الميدانية لمثل هذه الإجراءات والتدابير المتخذة، إذ تبقى حبرا على ورق في أغلب

الأحيان وإن طبقت فيكون ذلك بصورة جزئية لا تلبي الرغبات و لا تصل إلى الطموحات المرجوة[9].

بالإضافة لما سبق، فقد صنف تقرير بيئة الأعمال " **Doing Business**"2011 الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المرتبة 127 فيما يتعلق بالتجارة الخارجية؛ حيث سجلت خسارة بأربعة مراتب مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما، كما تبلغ تكلفة الحاوية الواحدة 1248 دولار، و علاوة على ذلك، فإن بيانات وكالة التجارة الخارجية (Algex) تبين أن المصدرين هم أقل عددا، إذ لا يتجاوز عددهم 350 مصدر في عام 2010 بالمقابل بلغ عددهم 450 مصدر في 2008 فقط[10]. ويمكن تفسير هذا الانخفاض الحاد في عدد المصدرين إلى ارتفاع معدل وفيات المؤسسات الجزائرية خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فحسب بيان المدير العام للوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإن حوالي 30000 شركة تغلق أبوابها كل عام[11].

ثالثا: القيـــود الثقافيـــة:

و هي القيود الناجمة عن التباين والاختلاف في أذواق المستهلكين والتباين الثقافي والمعرفة بين السوق المحلي و الأجنبي، والتي تؤثر على تدفق المعلومات و صنع القرار في المعاملات الدولية[12].

المحور الثالث: سبل ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات

سنحاول من خلال هذا المحور رسم إطار عام لأهم السبل التي يمكنها العمل على ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وذلك بالتركيز على مجموعة من المعالم و التي تمت صياغتها بناء على

ما تناولته أبرز الدراسات الأكاديمية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع و هذه المتطلبات نستعرضها كمـــا يلـــي:

أولا: العمل على تحسين مناخ الاستثمار الصناعي

إن تحقيق تنمية حقيقية للصادرات الصناعية الجزائرية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار التشخيص العلمي الحقيقي للوضعية دون التستر وراء الأرقام الوهمية، فتشخيصنا السابق يبين بشكل جلي أن الجزائر لم تتقدم في مجال تنويع صادراتها خارج المحروقات بسبب تركيز استثماراتها و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات التي لا تمثل قوة تنافسية، كما أن التنمية لم تركز على القطاعات التي تعرف عجز مزمنا خاصة قطاع الصناعة التحويلية، الذي يكلف الدولة فاتورة كبيرة سنويا من الواردات ونعتقد من خلال دراستنا أن إستراتيجية التنمية يجب أن تتوجه بشكل رئيس نحو هذا القطاع، فالصناعة التحويلية تمثل في العالم أحد الروافد المهمة للاقتصاد العالمي، لما تشكله من قيمة عالية في النمو وكذا لتغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الصناعة المختلفة هذا من جهة، كما أن بناء إستراتجية التصدير يجب أن تكون من خلال بناء قطاعات إنتاجية تقدم قيمة مضافة و قاعدة اقتصادية صلبة و متجددة.

كما أن عملية تنمية و جذب الاستثمارات في القطاع الصناعي تتطلب إجراءات عديدة أساسية، أهمها [13]:

- ✓ الترويج لفرص الاستثمار الصناعي في السياسة الحكومية للاستثمار.
- ✓ إنشاء وحدات خدمة المستثمر الصناعي، تقوم بتقديم المشورة الفنية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، و دراسات السوق، وتوفير المعلومات عن موردي الآلات والمعدات والمواد الأولية.
- ✓ وضع خارطة استثمارية للمواد الأولية المتوفرة محليا.

✓تشجيع الاستثمار في المجالات الآتيـــة:

- الصناعـــات التكاملية المطلوبة بين حلقات الإنتاج في الصناعات القطاعية، خاصة في مجال الصناعات الأساسية، وإقامة مجمعات صناعية.
- الصناعـــات المولدة لفرص العمل من خلال تحديد زمرة هذه الصناعات و بيانها للمستثمرين .
- الصناعـــات التي تعتمد على المواد الخام الوطنية.
- الصناعـــات التحويلية الزراعية الصغيرة والمتوسطة في الريف و المناطق النائية.
- إنشاء حاضنات للصناعـــات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الصناعـــات المستقبلية.

ثانيا: توسيع الحيز الجغرافي للصادرات

فكما هو معروف فإن للصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات أسواقا محدودة ولم تعرف أي تنوع ملموس، لذا فإن بناء إستراتيجية ملائمة يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار توسيع النطاق الجغرافي للصادرات الجزائرية من خلال البحث عن أسواق جديدة يمكن لهذه الصادرات النفاذ إليها، و نعتقد أن التوجه نحو الأسواق العربية و الإفريقية يمثل السبيل الممكن لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات، و على العموم يعتمد تنشيط و تعزيز التجارة العربية البينية على[14]:

- الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك.
- الانتهاء من إعداد قواعد النشأة العربية التفصيلية للسلع العربية، لتنشيط و تسهيل تدفقات، حركة إيصال السلع عبر المنافذ الجمركية.

– تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية بتخفيض التكاليف على السلع و تأْمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري الفعال.

– تفعيل أعمال برنامج التأْمين على الصادرات العربية لزيادة الدعم وتوفير التسهيلات المصرفية المناسبة و تسهيل الإجراءات البينية.

– وجود برامج لتمويل التجارة و الصادرات و ضمان الصادرات.

– اتخاذ الإجراءات و توفير التشريعات الخاصة بخلق المناخ الجاذب لتوطين رؤوس الأموال العربية كي تستثمر في المنطقة العربية، مع التشديد على دور الحكومات في تهيئة البني الارتكازية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البنية وفق أهدافها المرغوبة.

– توفير المناخ الاستثماري الملائم و تحسين البيئة التشريعية والنمطية بما يكفل التوسع في إقامة المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية .

– الترويج للاستثمار في تنفيذ مشاريع عربية مشتركة في كافة الأنشطة الاقتصادية، وفي ضوء الخارطة الاستثمارية العربية ولا سيما للمشاريع التي تتمتع بميزة نسبية و تحقق للمشروع ضمانات الربحية.

أما فيما يخص الأسواق الإفريقية التي تعد أسواقا تقليدية و مجالا واعدا للصادرات الجزائرية و يمكن دخولها بشكل أيسر من أية سوق أخرى، فلتفعيل الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات إلى هذه الأسواق نرى بأن ذلك يمكن تحقيقه من خلال:

– التعاون و التنسيق بين وزارة التجارة و الصناعة، و بين مراكز البحوث، لتحديد المنتجات ذات الميزات التنافسية، للعمل على تنميتها وتجويدها لتكون أساسا لصادراتنا .

- زيادة حوافز الاستثمار للمشروعات التي تعمل على توجيه إنتاجها للتصدير، وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.
- إنشاء آلية مشتركة بين وزارة التجارة و الصناعة ووزارة الخارجية من جهة، و بين المنظمات الغير حكومية من جهة أخرى لتنمية الصادرات.
- التنقيب عن الفرص التصديرية في الدول الإفريقية، و تعريف المصدرين خاصة مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة المعلومات المتعلقة بها، وإعداد دراسات السوق عن حجم الطلب وخصائص المنتجات المطلوبة في هذه السوق.
- إنشاء شركات للتسويق في إفريقيا للعمل على التصدير عن طريق توفير مخازن بالأسواق الواعدة.

ثالثا: إرســـاء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة:

يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية[15]، و يهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث وإيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامها بطريقة ملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم تحقيق المؤسسة لأهدافها، لاسيما في ظل اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعلومة تشكل الفارق، مما جعل موضوع الذكاء الاقتصادي يحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية لكونه عنصرا أساسيا في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة واتخاذ القرار في التوقيت المناسب، وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين[16].

ولقد استفادت الكثير من الدول المتقدمة أمثـــال: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان و فرنسا، من هذا النظام بالأخص في دعم المؤسسات

الراغبة في التوجه نحو التصدير، أما الجزائر فهي لا تزال في الخطوات الأولى لتطبيق هذا المفهوم، لذا تبرز ضرورة إجبار صناع القرار في الدولة بغرض تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن للاقتصاد والمؤسسات، من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وخلق بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة[17].

رابعــا: الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة

في ظل ما تتميز به بيئة الأعمال الدولية في وقتنا الحاضر من شمولية و توسع الأسواق، سرعة ظهور و انتشار المنتجات الجديدة و تنوع العروض الإنتاجية أمام المستهلك، يعد القرن الحادي والعشرون قرن الجودة طبقا لما أكده رائدها الأمريكي **جوزيف جوران**، إذ نتيجة لهذه التغيرات لم يعد السعر هو المحرك الوحيد لرغبة و سلوك المستهلك، إذ تشير الدراسات الإحصائية إلى أن المستهلك أصبح أكثر وعيًا واهتمامًا بالجودة، فقد ارتفعت نسبة الباحثين عن الجودة من 30-40% إلى 80-90%.

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الصناعية الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا تنافسية مستدامة في منتجاتها ، بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية. و تشير الكثير من الدراسات الأكاديمية التي أنجزت في هذا المجال على أن مؤسسات الدول النامية تجد صعوبة كبيرة في الدخول للأسواق الأجنبية، نظرا للعديد من الأسباب والتي على رأسها انخفاض جودة المنتجات المصدرة، بمعني أنها لا تستجيب إلى أدنى المواصفات الدولية. وعليه أصبح من اللازم على المؤسسات الراغبة في التصدير التكيف والابتكار بشكل مستمر حتى تتمكن من تصدير منتجاتها

في الأسواق الدولية، ولن يتحقق ذلك دون الاعتماد على مبادئ إدارة الجودة الشاملة[19].

النتائـــج و التوصيـــات:

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية مزمنة لقطاع المحروقات فجل صادراته مرتبطة بهذا المورد الناضب، وهذا راجع إلى الاختلالات الحاصلة في القطاعات المكونة له هذا من جهة و غياب استراتيجيات بعيدة المدى، ولقد تبين من خلال استقراء الإحصائيات والبيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في الجزائر أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تملك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات يتعين مواجهتها والتغلب عليها، و هو ما يتطلب من الدولة انتهاج إستراتيجية فعالة لترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وصادرات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى باعتبارها الأكثر تكيفا مع الظروف الراهنة والأقل تطلبا للإمكانيات فضلا على آثارها الإيجابية على تنويع الصادرات، هذا بالإضافة إلى ضرورة معالجة مشاكل القطاع الصناعي العام والتغلب على نقاط ضعفه و تهيئته بالشكل الذي يمكنه من الوفاء بمتطلبات المرحلة المقبلة، و لا يمكن القيام بذلك إلا بإعادة هيكلته على أسس اقتصادية سليمة فضلا عن إيجاد قطاع خاص منتج يأخذ زمام المبادرة. وعليه يجب بذل المزيد من الجهود قصد تذليل العقبات وانتهاج سياسة اقتصادية شاملة من شأنها تحقيق الهدف المنشود.

و قصد تحقيق التوجه الفعلي و السليم نحو ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر فإنه ينبغـــي العمل علـــى:

[1] التخطيط والتنظيم الكفء للقطاع التصديري من خلال وضع إستراتيجية للتصدير يحدد فيها السلع المستهدف تصديرها والسلع المراد إنتاجها بغرض التصدير للأسواق المستهدفة؛

[2] إزالة عقبات التصدير و تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة و المستلزمات اللازمة لعملية إنتاج السلع المصدرة، وكذا إجراءات تصدير هذه السلع، و تحسين الأنشطة التي سوف تزيد من حصيلة الصادرات، كما تقوم بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة و الموارد اللازمة لهذه العملية؛

[3] تحقيق التوسيع الجغرافي للصادرات، بالعمل على تنويع أسواق التصدير و إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها، مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها.

[4] توفير بنك معلومات متطور في خدمة المؤسسات الراغبة في التصدير يكون بمثابة قاعدة معطيات تزود هذه المؤسسات بالفرص المتاحة في الأسواق الدولية؛

[5] الاستعمال المكثف للانترنيت والتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال لتمكين المؤسسة المصدرة من التفوق، خاصة في مجال التسويق الالكتروني؛

[6] الاهتمام أكثر بجوانب الملكية الفكرية والتسمية التجارية للمنتوج، وكذا معايير الجودة المطلوبة دوليا حتى تصبح الصادرات الصناعية خارج المحروقات ذات مصداقية وموثوقية، و قبول واسع لدى شرائح مختلفة من المستهلكين.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) حسن الحاج و محمد عدنان وديع، **التنافسية تحدي الاقتصاديات العربية**، إصدارات عامة، التنمية الاقتصادية و التطور التكنولوجي و النمو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص99.

(2) منير نوري، **التسويق الاستراتيجي و أهميته في مسايرة العولمة الاقتصادية: إسقاط على الوطن العربي للفترة (1990-2000)**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص274.

(3) نوال عبابسة، **التخصص الدولي بين النظرية و الواقع: حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص ص230-231.

(4) زين العابدين عبد الله بري، **التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي**، دورية الإدارة العامة، الرياض، المجلد الثاني، العدد الثاني، فيفري، 2002، ص361.

(5) جمعي عماري، **إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم
الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2011/2010، ص ص 184-185.

(6) محمد زوزي، **إستراتيجية الصناعات المصنعة و الصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثامن، 2010، ص176.

(7) حسينة بن يوسف، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص122.

(8) عبود زرقين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص164-166.

(9) حسينة بن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص114-115

(10) Sultana DAOUD, **Structuration Sectorielle Et Contribution Des Pme Algériennes Au Commerce Extérieur**, colloque international, université Setif1, 11et 12 mars 2013, P13.

(11) شوقي جباري، **تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين فرص النجاح ومخاطر الفشل**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد الرابع، ديسمبر 2013، ص111.

(12) عبد الله بن حمو، **نفس المرجع**، ص 188.

(13) جمعي عماري، **مرجع سبق ذكره**، ص202.

(14) جمعي عماري، **المرجع نفسه**، ص215.

(15) L'intelligence économique Guide pratique pour les PME, rapport du CIE MEDEF Paris, 2006, P5.

(16) Emmanuel Patyron**, la veille stratégique**, édition Economica, Paris, 1998, P13.

(17) راجع أكثر:

Mohamed KOUIDRI & Abdelkader CHETTIH, **Intelligence économique et PME Enjeux, expériences et perspectives**, Colloque international sur : Stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah Ouargla, 18 et 19 Avril 2012.

(19) J. Hixon & K. Lovelace," **Total Quality Management' s challenge to Urban schools**", Educational Leadership , vol 50,N^{O}3,1992, p6.